

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تؤكد تثبيت تصنيف المضارب لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب

المنامة، سبتمبر 10 2020 ثبتت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) التصنيف الممنوح لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب على المستوى الدولي بدرجة (BBB+ / A3 (Triple B Plus / A Three)، كما ثبتت أيضا التصنيف على المستوى المحلي بدرجة (A+ (bh) / A2 (bh)(Single A Plus / A Two). وقد تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (المجموعة) في مملكة البحرين ("البحرين" أو "الدولة") كمصرف جملة مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي. وتعمل المجموعة من خلال وحدات مصرفية تابعة في 12 دولة عبر ثلاث قارات، بالإضافة إلى بنك رقمي في ألمانيا، شركة استثمارية في المملكة العربية السعودية وفرعين في العراق. علاوة على ذلك، للمجموعة مكاتب تمثيلية في إندونيسيا وليبيا. على هذا النحو، فإن تنوع الأعمال يحد من تأثير المخاطر النظامية في الدول الرئيسية التي تعمل بها وحدات المجموعة.

تبقى القوة المالية الكلية للمجموعة عرضة للأخطار المحتملة في البلدان التي تعمل بها وحدات المجموعة. ومع المخاطر والتحديات المتزايدة التي تفرضها جائحة كوفيد 19، فإن الاقتصاد الكلي في هذه البلدان قد تأثر بصورة سلبية. قد يكون من الجدير الإشارة إلى النمو الإيجابي في أصول المجموعة في عام 2019، وكان التغيير في حجم الأصول بالحد الأدنى خلال النصف الأول من عام 2020؛ ومع ذلك، فإن استمرار حالة عدم اليقين يلقي بثقله على إمكانات نمو المجموعة على المدى القريب. إن الامتياز القوي لودائع التجزئة في الأسواق المحلية يستمر بتوفير تمويل مستقر ذي تكلفة فعالة نسبيا إلى وحدات المجموعة.

مع التدهور الطفيف في مؤشرات جودة الأصول على مدار الـ 12 شهرا الماضية، قد تواجه المجموعة مزيدا من التحديات في ضوء بيئة مخاطر الائتمان الناشئة بسبب جائحة كوفيد 19. ومن الملاحظ أنّ الاحتياطات وتغطية الضمانات تعتبر كافية، على الرغم من انخفاضها عن العام السابق.

خلال النصف الأول من عام 2020، سجلت المجموعة دخلاً أعلى (قبل المخصصات) بنسبة 61.8٪ في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 مستفيدة من الأرباح الأساسية القوية، على الرغم من بيئة المعدلات المنخفضة، المقترنة بمؤشرات كفاءة إيجابية خلال الفترة. على الرغم من ذلك، بقيصافي الأرباح متساقاً مع الفترة المماثلة من العام السابق بسبب ارتفاع مخصصات الاحتياطي وارتفاع النفقات الضريبية. ومع عودة النشاط التجاري بشكل إعتيادي، كما هو متوقع في فترات لاحقة، تظل توقعات الربحية طويلة الأجل جيدة.

على الرغم من كونها أعلى من الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية، فقد تقلصت احتياطات رأس المال الموحد للمجموعة. ويُعزى ذلك إلى تباطؤ توليد رأس المال الداخلي و تدهور العملة في العديد من البلدان التي تعمل بها وحدات المجموعة. وقد تم تعديل التوقعات إلى "سلبية" نظراً للضغط المستمر على العملات في البلدان التي تعمل بها وحدات المجموعة، ونظراً للتباطؤ المتوقع والتعديلات لمتطلبات معايير خسارة الائتمان المتوقعة ("ECL"). التعزيزات لرأس المال المخطط لها وسيتم الانتهاء منها خلال الـ 12 شهرا القادمة. قد يتم تعديل التوقعات إلى "مستقرة" مع تعزيز احتياط رأس المال، سواء تم إنشاؤه داخلياً أو من مصادر خارجية. وسوف تراقب الوكالة عن كثب التقدم المحرز في هذا الصدد. وقد تؤدي قيود رأس المال المطولة إلى ضغط سلبي على التصنيفات.

لا يزال تقييم الوكالة لدرجات المضارب للمجموعة في نطاق "81-85"، مما يعكس معايير ائتمانية قوية، حيث يتم تحديد وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة بشكل جيد. ومع ذلك، انعكست التطورات الإيجابية في إطار حوكمة الشركات والحوكمة الشرعية بشكل أكبر في النتائج المحسنة خلال العام الماضي. وقد استفادت بنية الحوكمة للمجموعة حالياً من موازنة تكوين مجلس الإدارة مع أفضل الممارسات وأيضاً من استخدام قدرات تكنولوجية متطورة. وتعتبر الوكالة أن إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة شامل وقد تم اتخاذ تدابير إستراتيجية مناسبة عبر المجموعة على خلفية جائحة كوفيد 19. ولا تزال المجموعة ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ينظر إليه بشكل إيجابي. وتمتلك المجموعة نظاماً متميزاً من الضوابط والتوازنات، بينما تستمر الوحدات في التمتع بالاستقلالية التشغيلية.

تستفيد المجموعة من الإشراف التنظيمي القوي في البحرين، والتي وضعت أيضاً قواعد وأنظمة متخصصة للبنوك الإسلامية المحلية. إن المجموعة ملتزمة بقواعد ومبادئ الشريعة والتي تم التصديق عليها من قبل الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية. علاوة على ذلك، يتم تعزيز إطار الحوكمة الشرعية في الوحدات من خلال التعاون القوي مع هيئات الرقابة الشرعية المحلية لتنسيق الممارسات والسياسات.

لمزيد من المعلومات حول إعلان التصنيف هذا، يرجى التواصل بالوكالة على iira@iirating.com